http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2083) السنة الثامنة - الاثنين (28) آذار 2011

هل يساهم في حل أزمة البطالة؟

خفض سن التقاعد بين مؤيد ومعارض

بغداد / إيناس طارق

أعلنت الحكومة سلسلة إجراءات للحد من ظاهرة البطالة وكان ابرز هذه القرارات تخفيض سن التقاعد من ٦٣ إلى ٦١ عاما لفتح الباب أمام الطاقات الشابة حسب ما جاء في تصريح الناطق الرسمي للحكومة ولان معايير التقاعد في دول العالم تعتمد على قدرة الدولة في تهيئة كوادر شابه وبديلة للكوادر التي تتم إحالتها للتقاعد، فقد أثار قرار الحكومة العرقية هذا أراء متباينة بين رافض للقرار ومؤيد له، فيما يؤكد مختصون بهذا الشأن أن معايير التقاعد الدولية تعتمد على المؤشرات الاجتماعية لكل بلد، بحسب تقارير الأحوال الاجتماعية التي ترفعها الهيئات المتخصصة الخاصة والمؤسسات الحكومية المعنية بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

ففي بريطانيا، على سبيل المثال، كان التقاعد يعتمد على اعتلال الصحة، أو عدم القدرة على العمل، في نهاية العشرينات من القرن الماضي، كما كان اكثر من ٥٠ في المئة من الرجال الذين بلغوا سن الخامسة والستين يشتغلون ويقبضون رواتبهم، كذلك رجال السياسة والقانون والفن. وفي سنة ١٩٩٢، وصل سن التقاعد الإجباري للرجال ٦٥ سنة، وللنساء ٦٠ سنة، وستصبح ٦٥ سنة للجميع، مع حق التقاعد في سن الستين لمن يرغب. أما في الدول الأوروبية فقد حدد سن التقاعد بأقل من سن التقاعد في بريطانيا. بعض الدول جعلها ٦٠ سنة للنساء فقط. في أميركا على العكس لا توجد سن محددة للتقاعد. بالمقابل مجلس الوزراء العراقي قرر خفض سن التقاعد إلى ٦١ عاما لفسح المجال أمام الخريجين الجدد للتعيين في المؤسسات الحكومية فهل هذا هو الحل الذي سوف يحل مشكلة البطالة وفقدان المئات من الكفاءات ونحن في الوقت الذي بأمس الحاجة لهم وهل سوف يكون الخريجون أفضل منهم سؤال طرح على العديد من المسؤولين في الدولة لمناقشة ايجابيات وسلبيات هذا القرار وسوف ننشر جميع الآراء بحرية تامة كما هو معروف على صحيفة المدى بنشر الحقائق كما هي.

يقول حامد مطلك عضو لجنة الأمن والدفاع في تصريح لـ(المدى) قائلاً: البطالة كثيرة ومنتشرة بشكل كبير ومن حق الخريجين أن يحصلوا على فرصة عمل في الدوائر الحكومية لكن في الوقت نفسه يجب ان يكون قانون تخفيض سن التقاعد خاضعا إلى دراسة ومعيار قانوني مناسب من حيث الكفاءة والخبرة نحن بحاجة لها لكن في الوقت نفسه هناك أشخاص ساهموا في انتشار الفساد المالي والإداري وفق عملهم المبني على المحاصصة وعدم استغلال خبرتهم وكفاءتهم في بناء العراق، وأضاف مطلك في كل الأحوال نحن نحتاج إلى الخبرة والشباب فلابد أن يحصل الشباب على فرصة العمل وفي الوقت نفسه الخبرة والكفاءة فالقانون هنا يجب أن يكون متوازنا حتى لا نفقد الاثنين.

بينما علق النائب طلال حسين من القائمة العراقية في تصريح لـ(المدى) قائلاً: قانون تخفيض سن التقاعد لو كان مبنيا على دراسة واقعية تحل مشكلة البطالة بتنحي الكفاءات والخبرات واستغلال فرص العمل وفتح مجال للشباب الخريجين لا ضير فيه لكن في الوقت نفسه البلد بحاجة إلى الموظفين الكبار لأنهم يتمتعون بخبرة طويلة في العمل ولديهم إمكانية وضع الأمور في نصابها الصحيح بشرط ألا نفرط بجميع الكفاءات بحجة تشغيل وتعيين الشباب في الوزارات الحكومية ولا يخفى على الجميع أن العراق فقد الكثير من الكفاءات العلمية لأسباب عديدة.

أما النائب سعيد رسول من التحالف الكردستاني في تصريح لـ(المدى) قائلاً: لحد الآن لم يتم إقرار قانون تخفيض سن التقاعد ولم يدخل ضمن مناقشات لأعضاء مجلس النواب وهذا القانون وحسب فقراته يشمل جميع العاملين في الحكومة والذي يحدد الخدمة ان لاتقل عن ٣٠ سنة تقريباً، وقد يعالج القانون لو اقر العمل به جزر من مشكلة الشباب العاطلين عن العمل بشكل نسبي، وأضاف رسول في حديثه انه لا يمكن اقرار قانون حسب المزاج فهناك ٣٢٥ نائبا جميعهم يشتركون في المناقشة وإقرار القوانين ومن حق المتقاعد ان يحصل على ضمان وألا نفرط في الوقت نفسه بخبرته وانما نجعل الكفاءة والخبرة لمن يستطيع تقديم الأفضل من الموظفين لتعليم ونقلها للشباب قبل ان يحالوا على التقاعد ومن يستحق البقاء لكفاءته يعطى فرصة اكثر من غيره.

بينما علق النائب سعد المطلبي من ائتلاف دولة القانون في تصريح لـ(المدى) قائلاً: أي شخص عندما يشتري أي بضاعة يعطي مبلغا من المال مقابل تلك البضاعة وحقيقة هناك الكثير من الموظفين الكبار في السن يتقاضون رواتب موظفين اثنين وهذا الأمر لو حسبناه غير منطقي لان تعيين خريجين من حقهم ان يحصلوا على راتب يعيل عائلتين، وأضاف المطلبي في حديثه في نفس الوقت يجب خلق فرصة التوازن بين فقدان الكفاءات بإحالة الموظفين الكبار على التقاعد وبين تعيين الشباب ذي الخبرة التكنولوجية والحيوية وروح الشباب في العمل فالدولة تحتاج الى دمج الحالتين لكن هذا القانون لن يسمح بكلا الحالتين واذا بقي الحال كما هو عليه دون اقرار قانون تخفيض سن التقاعد فان العاطلين من الخريجين سوف يزداد والحالة الاخرى ان من حق الشباب الحصول على وظائف اذن الامر ليس من السهل البت به فالقانون لو اقر يحتاج الى دراسة كبيرة وواضحة على ألا نفقد عند تطبيقه الجميع من الخبرات والكفاءات ذي العمر الطويل في السك الحكومي فضلا عن إمكانية عمل عقود للكفاءة الجيدة بعد إحالتها على التقاعد من اجل البقاء إلى جانب الخريجين المتعينين الجدد في العمل لزيادة قدرتهم على العمل الوظيفي بشكل أفضل مستقبلاً.

يقول النائب علي الفياض من ائتلاف دولة القانون في تصريح لـ(المدى) قائلاً: الحقيقة اقرار قانون تخفيض سن التقاعد يحتاج الى دراسة كاملة من حيث تحديد الايجابيات والسلبيات فهناك الخريجون الذين يحملون شهادات جامعية تؤهلهم لان يحصلوا على فرصة عمل في الوزارات الحكومية والأمر دائما يحتاج إلى تغيير ومسايسة التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث والعراق بحاجة إلى البناء المعاصر من اجل النهوض بواقعه المتعب ومن يحمل كفاءة كان سابقاً أيضاً لا يحمل نقطة منها في سجله الوظيفي فالحق يقال يجب أن نسمح للخريجين بان يحصلوا على وظائف لكي يستطيعوا من خدمة العراق وإذا أردنا أن نقارن سن التقاعد في الدول الاوربية على سبيل المثال فهم بنوا بلادهم ويقدمون للعاطلين عن العمل إعانات معيشية لكن في العراق هذا غير معمول به وحسب التقديرات العلمية نريد أن نعطي فرصة للشباب والكفاءات موجودة وان أحيلت على التقاعد يمكن الاستعانة بهم في أي وقت كان.

وأوضحت النائبة فيان دخيل من التحالف الكردستاني في تصريح لـ(المدى) قائلة هناك اعداد كبيرة من الخريجين يحتاجون الى التعيين وهم يحملون خبرات دراسية حديثة وعلوم حسابات وتكنولوجيا متطورة فلابد من إعطائهم الفرصة لخدمة البلد ويمكن للموظف الذي يحال على التقاعد بعد سن ٦١ أن يخدم في القطاع الخاص ويقدم خبرته أيضاً والاثنان يصبان في خدمة العراق ،او يمكن الاستفادة من الكفاءات القديرة والجيدة بتعيينهم مستشارين للشباب الجدد أو بالإمكان زيادة نسبة مبلغ التقاعد والعمل أيضاً مع الخبرات الجديدة بالأشراف على عملهم في الدوائر الحكومية لان البلد بحاجة إلى الاثنين الخبرة والشباب وانتزاع جزء من البطالة بفسح المجال للشباب بالتعين بدلا عن الموظفين الكبار في الدوائر الحكومية.

وأشار النائب حبيب الطرفي من المجلس الأعلى الإسلامي في تصريح لـ(المدى) قائلاً: إذا كان القانون الجديد والخاص والذي ينص على تقليص العمر الوظيفي وإحالة الموظف على التقاعد من ٦٥ إلى ٦١ هو جيد من ناحية ومن ناحية أخرى لا نريد أن نفقد جميع الكفاءات والخبرات بإحالتها على التقاعد لأننا نعلم أن الكثير من هؤلاء الموظفين الكبار كانوا حيتان واستغلوا وظائفهم وخبرتهم في نشر الفساد المالي والإداري فالأمر يحتاج إلى دراسة كاملة من حيث خلق الموازنة في استئصال الموظفين الفاسدين الكبار وإحالتهم على التقاعد وبين زج الشباب العاطلين عن العمل في الدوائر الحكومية وفسح المجال أمامهم لممارسة العمل الوظيفي وهم بحاجة إلى هذه الفرصة ويمكن الاستعانة بموظفين أكفاء وخبرتهم بعد إحالتهم على التقاعد من خلال عقود شهرية يقدمون خلالها الاستشارة والمعلومة للشباب الموظفين الجدد وهنا سوف نخلق التوازن بين الفئتين.

وعلق النائب فتاح الشيخ من القائمة العراقية في تصريح لـ(المدى) قائلاً: لابد من إعطاء فرصة للشباب للعمل وإعطائهم فرصة تقديم خبرتهم مما اكتسبوه من معرفة من خلال سنوات الدراسة إلى الواقع العملي الوظيفي ولا يمكن أن يكون قانون إحالة الموظف بعد سن ٦١ إلى التقاعد هو الحل الأمثل للبطالة الكبيرة التي يعانيها العراق فلابد من زيادة فرص الاستثمار ودعم القطاعات وخصوصا قطاع العمل المشترك الذي يجمع القطاع الخاص والعام وهذا القطاعين سوف يعمل ويكون فرصة لتشغيل ٤٠٤ إلى ٥٠٠٠ عامل وهذا بحد ذاته سوف يكون فرصة لتقليل نسبة البطالة لذلك إذا طبق هذا القانون فلابد من وضع حلول ومعالجات جذرية وعملية وتنشيط جميع القطاعات وفرص الاستثمار لخلق فرص عمل كثيرة فليس من المعقول ان يكون العراقيين جميعهم موظفين فلا يمكن أن يحدث هذا لان في هذه الحالة الميزانية المالية العراقية سوف تحتاج المليارات لسد الرواتب فقط .

ائتلاف دولة القانون:
خلق فرصة التوازن بين فقدان الكفاءات بإحالة الموظفين الكبار على التقاعد وبين تعيين الشباب

- التحالف الكردستاني:
يمكن الاستفادة من الكفاءات القديرة والجيدة بتعيينهم مستشارين للشباب الجدد أو بالإمكان زيادة نسبة مبلغ التقاعد.

-المجلس الأعلى الإسلامي:
يمكن الاستعانة بموظفين أكفاء وخبرتهم بعد إحالتهم على التقاعد من خلال عقود شهرية

القائمة العراقية:
إقرار قانون تخفيض سن التقاعد يحتاج إلى دراسة كاملة.

في اليوم العالمي للمياه

تنامي الأمراض بسبب انخفاض منسوب دجلة والفرات

لا يختلف اثنان في تحديد ضرورة الماء للحياة، إلا أن هذه الضرورة تخضع إلى مؤشرات عدة ، لتخلف وراءها أزمة تهدد الحياة في اغلب بقاع العالم. وفي العراق و بعد التقلبات المناخية وشحة الأمطار وزحف التصحر والجفاف. وبمناسبة اليوم العالمي للمياه الذي صادف أواخر شهر آذار، وصدور تقرير الأمم المتحدة الذي أشار إلى خطورة ما يعانيه العراق من شحة مياهه والآثار الناجمة عن ذلك بيئيا وصحيا واجتماعيا، كانت لنا هذه الوقفة.

بغداد/المدى - عدسة: ادهم يوسف

رسالة الأمم المتحدة

بمناسبة اليوم العالمي للمياه، ألقى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال رسالته بالمناسبة، الضوء على مشاكل كل من المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه الثقيلة (مياه المجاري) . فقد أشار الأمين العام إلى انه و على مدى العقد الماضي، ارتفع عدد سكان المناطق الحضرية الذين لا يوجد صنبور مياه في منازلهم إلى ما يقدر بـ ١١٤ مليون نسمة، في حين زاد عدد الذين يفتقرون إلى إمكانية الانتفاع بأبسط المرافق الصحية بمقدار ١٣٤ مليون نسمة، وقد خلفت هذه الزيادة البالغة نسبتها ٢٠٪ أثراً ضاراً هائلا على صحة البشر وعلى الإنتاجية الاقتصادية، إذ أصبح الناس مرضى وغير قادرين على العمل. وحث في رسالته بهذه المناسبة الحكومات على الاعتراف بأزمة المياه في المناطق الحضرية على حقيقتها ، كونها ازمة ادارة ناجمة عن ضعف السياسات وسوء التنظيم وليس عن الندرة ، متعهداً بايقاف التراجع المقلق في الاستثمار لصالح الفقراء في مجال المياه والصرف الصحي مؤكدا بالتزام الامم المتحدة بانهاء محنة اكثر من ٨٠٠ مليون شخص ما زالوا في عالم الوفرة يفتقرون الى مياه الشرب المأمونة او الصرف الصحي الضروريين للعيش بكرامة وفي صحة جيدة.

مواطنون يشكون

في بغداد، يعاني سكانها من هذين المحوريين الرئيسيين وهما مياه الشرب والصرف الصحي خاصة في مناطق اطراف بغداد ، كمنطقة الكمالية و الحسينية و الراشدية و كسرة وعطش و بوب الشام في جانب الرصافة، التي عبر عنها بعض مواطني مدينة الصدر منها الاورفلي والجوادر وبعض القطاعات، حيث تقول المواطنة أم حسن من منطقة الاورفلي في مدينة الصدر: نشكو شحة في ماء الشرب في فصل الصيف، حيث تم تغيير أنابيب شبكات المياه الصالحة للشرب في بعض المناطق، إلا أن منطقتنا ما زالت تنتظر بفارغ الصبر ولكن تأخر الانتظار لاستبدال الشبكة وقد سمعنا أن أمانة بغداد قد استعانت بشركات من القطاع الخاص وان بعض المقاولين لم يلتزموا بالمدة المحددة المتفق عليها بينهم وبين الأمانة، ما اضطر الأمانة لاستبدالهم وهذا بحد ذاته يتطلب فترة زمنية أخرى، وهكذا ما زلنا في انتظار تدفق الماء.

أما عن شبكة الصرف الصحي فقد شكت ام كرار من منطقة الجوادر قائلة: إن الانسدادات في منهولات مياه الصرف الصحي ما تزال دون معالجة جدية حيث يحضر عمال الأمانة ويقومون بفتح المجاري لكنهم يتركون ورائهم مخلفات الانسدادات التي سرعان ما تعود وخاصة عند هطول الأمطار في حين شكت فاطمة من منطقة الحبيبية من شحة مياه الشرب وخاصة في فصل الصيف، ما يجعل اغلب البيوت تقوم بسحب المياه بواسطة (الماطور) ما يشكل خطورة على صحة جميع أفراد العائلة وخاصة الأطفال الرضع، حيث تختلط مياه المجاري مع مياه الشرب أو تختلط المياه بالأتربة أثناء السحب بالماطور، والحل هو اللجوء إلى مياه القناني المعبأة، لكن لا تستطيع كل العوائل تأمين مبالغ تلك المياه المعبأة، موضحة أن المشكلة الأكبر أن مياه هذه القناني غير صحية حيث أنها أرسلت احدها إلى مختبر قريب من دارها لفحصه وكانت النتيجة تلوث تلك المياه مع وجود الكدرة فيها. وتخلص فاطمة الى القول ان ذلك سبب أمراضا للأطفال الرضع واهمها امراض الاسهال الذي يؤدي الى وفاة الاطفال دون سن الخامسة.

وتشير تقارير الامم المتحدة بمناسبة يوم المياه العالمي الى ان واحد من كل ستة عراقيين ليس لديه مصدر لمياه الشرب الامنة لاسيما في المناطق الريفية كما انخفضت القدرة على الحصول على المياه الصالحة للشرب خلال العشرين سنة الاخيرة بنسبة ٥٠٪ . وذكر التقرير ايضا ان حوالي ٥٠٠ الف طفل عراقي يشربون ماء مصدره نهر أو جدول وان حوالي ٢٠٠ الف طفل يشربون ماء مصدره بئر مفتوح وهو ما أكده الناطق باسم بعثة اليونيسيف في العراق سلام عبد المنعم هذا العام، ورغم الجهود المبذولة غير أن ٢٠٪ من السكان يستخدمون حاليا مصادر غير مأمونة لمياه الشرب.

ومن المعروف أن شرب الماء غير المعقم يسبب مرض الإسهال الشديد وهو ثاني أهم سبب لوفاة الأطفال تحت سن الخامسة في العراق حسب تقارير الأمم المتحدة التي ذكرت أيضاً أن حوالي ١٠٠ رضيع يموتون يوميا بسبب أمراض منقولة عن طريق المياه.

اختفاء صنبور ماء الشرب

رئيس لجنة الخدمات في المجلس البلدي لقاطع مدينة الصدر أشار إلى أن مدينة الصدر تقسم إلى قسمين هما الصدر الأولى والصدر الثانية وتضم أيضاً ٥٧٣ حياً، ولدينا مشاكل كثيرة في تلك الأحياء كون الشبكات قديمة وقد تم استبدال الشبكات القديمة لـ ٧٩ قطاعا بأخرى حديثة، ومازالت الشركات تعمل، أما منطقة الاورفلي و حي ٥٥٥ فيعانيان من خلط مياه الشرب بمياه المجاري ما يكسب الماء رائحة (نتنة) عند سحبه بواسطة الماطور، لكن رئيس لجنة الخدمات لم يشر إلى الحلول لمشاكل يعرفها ويعيشها المواطن يومياً.

> **تقارير دولية: ٥٠٠ ألف طفل لا يحصلون على الماء الصالح للشرب**

الماء وحقوق الإنسان

الناطق باسم وزارة حقوق الإنسان كامل أمين تحدث إلينا عن مشكلة المياه في العراق حيث قال: من ابسط مبادئ حقوق الإنسان حصوله على مياه صالحة للشرب، إلا أن قضية المياه وان كانت عالمية، إلا إنها تفاقمت في العراق خاصة بعد انحسار مياه دجلة والفرات وتسرب مياه البزل من إيران ما جعل المعاناة تكبر ليس للبشر فقط بل لجميع الأحياء بما فيهم الثروة السمكية، التي تأثرت هي الاخرى من تسرب مياه البزل الايرانية في المنطقة الجنوبية من العراق ، كما تاثرت البيئة ايضا بشكل واضح ، خاصة بعد ارتفاع نسبة الملوحة في الانهر الفرعية ، ما جعل الهجرة من الريف الى المدينة تأخذ أبعادا اكبر من السابق وخاصة في منطقتي السيبة وابي الخصيب، وكان هناك مؤتمر تم عقده في محافظة البصرة لإيقاف نسبة الملوحة في الأنهر وصدرت بعض القرارات من قبل وزارة حقوق الإنسان بهذا الصدد

ويشير أمين إلى أن الأمم المتحدة استطاعت توفير المياه الصالحة للشرب، في بعض المناطق، لكن هناك مناطق لم تستطع الوصول إليها، وان منظمة الصليب الأحمر الدولية قامت ببناء وحدات صغيرة لتوفير الماء إلى تلك المناطق، إلا أن سوء الإدارة قد عرقل إيصال الماء إلى كل تلك المناطق.

أما عن المياه الثقيلة، مياه الصرف الصحي فقد أكد أمين إنها تشكل خطورة على الإنسان والإحياء الأخرى، مشيراً إلى انه يأمل من خلال خطط الحكومة وخاصة في فترة المئة يوم ان تعالج هذه المشكلة على الاقل بمد شبكات حولية . وبين إلى أن وزارة التخطيط لديها مسوحات بهذه الأزمة وتشارك الأمم المتحدة في حل بعض منها.

مشاريع ستراتيجية

واكد مدير عام الاعلام والعلاقات في امانة بغداد حكيم عبد الزهرة ان لدى الامانة ٦ مشاريع ستراتيجية ستقام هذا العام حول مدينة بغداد وليس في أطرافها، منها خط الخنساء الخاص بالمياه الثقيلة الذي يمتد من منطقة الرستمية إلى منطقة الحبيبية، والخط الثاني وهو للمجاري أيضا يبدأ من الحبيبية وينتهي في الطالبية قرب ساحة ٨٣، وسيسهم الخطان في حل مشكلة الصرف الصحي ومشكلة تجمع مياه الأمطار وتداخلاتها في خطوط المجاري، وتشمل الخطوط المذكورة المناطق الممتدة من شرق القناة وقطاع مدينة الصدر الاولى والثانية و منطقة الشعب و البلديات و الأمين و العبيدي وكل مناطق شرق القناة.

وهناك خط آخر سمي بخط (ربيع تونس) في الأعظمية ويشمل منطقة الكريعات ويرتبط بخط الخنساء ويبدأ من المعامل إلى الكمالية وهو قيد الانجاز في الوقت الحاضر، وهناك خطوط اخرى منها خط يبدأ من منطقة الشماعية ويلتقي بخط الخنساء ايضا ، ولدينا خطوط منها الخط الجنوبي الغربي والخط الغربي الإضافي اللذان يمتدان على جهة الكرخ ، وكل هذه الخطوط هي الان في مراحل عمل متقدمة ، ونامل ان تدخل الخدمة في نهاية هذا العام او مطلع العام القادم . وعن سؤالنا في ما إذا تم الأخذ بالحسبان الزيادة السكانية المرتقبة للسنوات القادمة اشار عبد الزهرة إلى الأمانة وضعت في حساباتها تلك المؤشرات وانها بصدد استبدال الشبكات القديمة في اغلب مناطق بغداد لتحل مشكلة الطفح الحاصل عند هطول الأمطار.

استبدال شبكات ماء الشرب

وأشار عبد الزهرة إلى أن الأمانة بدات باستبدال ٧٠٪ من شبكات الماء القديمة ،وهناك محطات تمت زيادة طاقتها الإنتاجية مثل محطة الوثبة التي اصبحت ٤٨ الف متر مكعب في اليوم ومحطة الرشيد التي أصبحت ٦٨ ألف متر مكعب في اليوم بعد إن كانت ٤٨٪ ، وهناك ٢٨ مجمعات للماء صغيرات تم إصلاحها خلال السنوات الخمس الماضية، لحل مشاكل مؤقتة لشحة الماء، دون أن نغفل ما لمشروع الرصافة العملاق من اثر كبير في توفير المياه الصالحة للشرب بعد انجازه.